الأمم المتحدة

A/72/336

الجمعية العامة

Distr.: General
15 August 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والترابط

الثقافة والتنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام**

يحيل الأمين العام طيه التقرير الذي أعدَّته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢١٤.

تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

موجز

يُقدِّم هذا التقرير الذي أُعدَّ بالتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية لمحة عامة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالثقافة والتنمية المستدامة منذ اعتماد الجمعية العامة القرار ٧٠/٢١٤. وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة، يتضمن التقرير أيضا تقييما لتجميع البيانات الكمية، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، بهدف توفير المعلومات التي تفيد في رسم السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة، فضلا عن التقدم المحرز في تطوير القدرات الوطنية على تعزيز إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة.

* A/72/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لإتاحة استعراضه والموافقة النهائية عليه من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

060917 300817 17-14049 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢١٤ المعنون ”الثقافة والتنمية المستدامة“، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ هذا القرار. ولقد أعدَّت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هذا التقرير بطريقة تشاورية مع شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين والدول الأعضاء التي قدمت معلومات سياساتية وبرنامجية ذات صلة، بالاستناد إلى الجهود التي تبذلها منذ أمد طويل في مجال الدعوة وما لديها من مجموعة تتفرد بها من الأدوات والاتفاقيات الدولية من أجل تعزيز الثقافة والصناعات الإبداعية باعتبارها عاملا محفزا ومساعدا على تحقيق التنمية المستدامة.

٢ – ويُسلِّط التقرير الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ القرار على الصعيدين القطري والعالمي ويستند إلى هذه الإسهامات اعترافا بالدور الذي تؤديه الثقافة في التنمية المستدامة.

٣ – ولقد شكل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مؤشرا على نقطة تحول رئيسية في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية، وللمرة الأولى، أدمج الدور الذي تؤديه الثقافة في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة في تلك الخطة. فبدءا من التراث الثقافي إلى الصناعات الثقافية والإبداعية، ومن السياحة المستدامة إلى البنية التحتية الثقافية، تعزز الثقافة الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للتنمية المستدامة وتدفع بها قدما. وتعتبر الثقافة من العوامل الحاسمة لتحقيق التماسك الاجتماعي وتخفيف وطأة الفقر، وهي تدعم القضايا الشاملة من قبيل التعليم والتنمية الحضرية والمساواة بين الجنسين لكي يتسنى التحقيق الكامل للنتائج الإنمائية. ولقد أصبح من الواضح أنه لم يعد بالإمكان اعتبار الثقافة من عوائد التنمية، بل بالأحرى شرطا مسبقا لتحقيقها.

٤ – ويتيح الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ”جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة“، منفذا رئيسيا للثقافة، ولا سيما من خلال الغاية ١١-٤، وهي تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي. ويضع هذا الهدف الثقافة ضمن السياق العالمي الحالي للنمو السكاني السريع والتوسع الحضري، حيث من المتوقع أن يعيش ٧٠ في المائة من سكان العالم في المدن بحلول عام ٢٠٥٠.

٥ – وبناء على ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان دور الثقافة في التنمية الحضرية المستدامة من محاور التركيز الرئيسية للعمل البرنامجي لليونسكو، في شراكة وثيقة مع الشبكات التابعة لها، بما في ذلك برنامج مدن التراث في العالم وشبكة اليونسكو للمدن المبدعة، ومن خلال تنفيذ صكوكها المعيارية[(١)]. وخلال الاجتماع السنوي الحادي عشر لشبكة المدن المبدعة الذي عقد في أنغيان – لي – بان، فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتمدت استراتيجية جديدة لإدماج الثقافة والإبداع في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وبالأخص الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق التوصية الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية الصادرة عن اليونسكو عام ٢٠١١ التي تأخذ بنهج كلي لحفظ التراث الحضري، نُفِّذت مشاريع نموذجية في العديد من المدن. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٥، اعتمدت

(١) بالأخص اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (١٩٧٢)، واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣)، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥)، والتوصية بشأن المناظر الحضرية التاريخية (٢٠١١).

مدينة بالارات في أستراليا استراتيجية لرؤيتها الإنمائية الطويلة الأجل التي وضعت نتيجة لمشاورات عامة تستند إلى نهج المناظر الحضرية التاريخية.

٦ - وفي عام ٢٠١٥، أطلقت اليونسكو مبادرة الثقافة من أجل التنمية الحضرية المستدامة، التي تسلم فيها بأن الثقافة أداة رئيسية للنهوض بالتنمية الحضرية المستدامة من خلال حماية التراث الثقافي وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي. وفي سياق هذه المبادرة، استضافت مدينة هانغدجو، الصين، مؤتمرا دوليا بعنوان ''تسخير الثقافة لفائدة المدن المستدامة'' في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. واختتم المؤتمر باعتماد نتائج هانغدجو التي وضعت الثقافة في صميم نهج متكامل، يراعي خصائص المكان، مبتكر ينحو صوب تنمية حضرية شاملة تتمحور حول الإنسان وتراعي الاعتبارات الثقافية.

٧ - وبناء على نتائج هانغدجو، أصدرت اليونسكو *التقرير العالمي عن الثقافة من أجل التنمية الحضرية المستدامة* المعنون *الثقافة: المستقبل الحضري*، خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو، إكوادور، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويرد في التقرير عرض لنتائج الدراسة الاستقصائية العالمية الأولى من نوعها بشأن التراث الحضري التي أجريت بالتعاون مع تسع مؤسسات شريكة، وتضمنت مساهمات أكثر من ٦٠ من الخبراء الرفيعي المستوى ورؤساء البلديات والمنظمات، و ١١١ دراسة حالات إفرادية من مختلف أنحاء العالم. والمبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي اقترحت في التقرير لدعم صانعي القرار على الصعيدين الوطني والمحلي، والخبراء وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في التنمية الحضرية هي التالية: المدن التي محورها الناس مساحات ترتكز على الثقافة؛ الثقافة ترسم معالم البيئات الحضرية الجيدة؛ المدن المستدامة بحاجة إلى رسم سياسات متكاملة قائمة على الثقافة. وبالإضافة إلى ذلك، يبرز التقرير الحاجة إلى إنشاء نموذج حضري جديد قائم على الثقافة يتلاءم مع الأطر الوطنية والمحلية من أجل إدراج الثقافة في أدوات التخطيط الحضري؛ ويتناول الفجوة المعرفية في الثقافة والتراث على المستوى الحضري من خلال إقامة الشراكات مع الجامعات؛ وينمّي التمويل المبتكر؛ ويُعزِّز فرص التدريب للمهنيين المتخصصين في الشؤون الحضرية.

٨ - وفي إطار الموئل الثالث واعتماد الخطة الحضرية الجديدة، دعت الدول الأعضاء والمنظمات التابعة للأمم المتحدة ومعاهد البحوث على نحو مشترك إلى الاعتراف بدور الثقافة في التنمية الحضرية المستدامة من خلال سلسلة من الاجتماعات الإقليمية والمواضيعية. وتناولت ورقة تحليلية بشأن الثقافة والتراث الحضري، ووثيقة سياسة بشأن الأطر الاجتماعية والثقافية في المناطق الحضرية، ومناسبتان جانبيتان عقدتا على هامش الموئل الثالث على وجه التحديد الدور الذي تؤديه الثقافة. واستفادت هذه الأنشطة من تعاون الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، ومن بينها ممثلو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، والبرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، والمعهد الأفريقي لإدارة المناطق الحضرية، وخبراء وأكاديميون رفيعو المستوى، وممثلون عن الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص. وأسهمت هذه الجهود في رسم معالم الخطة الحضرية الجديدة، التي تؤكد أن حماية الثقافة والنهوض بها شرط مسبق لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

٩ - ويرد ذكر دور الثقافة في جميع جوانب الخطة الحضرية الجديدة التي تعتبر بمثابة خريطة طريق للمجتمع العالمي تتضمن التزامات، بوصفها عناصر ذات أولوية في الخطط والاستراتيجيات الحضرية،

بتعزيز الثقافة واحترام التنوع سواء في إضفاء الطابع الإنساني على المدن والمستوطنات البشرية وفي تنفيذ أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

١٠ - واستنادا إلى هذه العملية، أطلقت اليونسكو الشبكة الحضرية للثقافة التابعة لها، وهي مبادرة ترمي إلى تبادل المعارف وتحفيز البحوث وزيادة التعاون بين المؤسسات الدولية والخبراء والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. والقصد من هذه المبادرة أيضا تسخير دور المنظمة في تنظيم الاجتماعات، والعمل جنبا إلى جنب مع شبكات الخبراء التابعة لها في جميع أنحاء العالم، للنهوض بالثقافة في الخطط والسياسات الحضرية الشاملة والمتمحورة حول الإنسان.

١١ - وفي سبيل تعزيز التعاون بين الحكومات المحلية، وضمن المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، استضافت منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة مؤتمر قمة حول موضوع ”الالتزامات والإجراءات المتصلة بالثقافة في المدن المستدامة“ المعقود في جيجو، جمهورية كوريا، في أيار/مايو ٢٠١٧. وضمَّ مؤتمر القمة ما يزيد على ٥٠٠ مشارك للدفع قدما بالمناقشات حول دور الثقافة في التنمية المستدامة. والإجراءات الخمسة التي اقترحت في ختام مؤتمر القمة هي التالية: تشجيع الابتكار في مجال السياسات العامة والتعلم من الأقران بشأن الثقافة والتنمية المستدامة على الصعيد المحلي؛ والاعتراف بأفضل الممارسات المتعلقة بالثقافة في المدن المستدامة؛ والدفاع عن موقع الثقافة في الخطط العالمية؛ وتعزيز إقامة شبكات التواصل الشاملة لعدة قطاعات بشأن الثقافة والتنمية المستدامة؛ وتعزيز النقاشات والشراكات العالمية.

١٢ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، قام البنك الدولي واليونسكو بتجديد التزامهما بالتنمية المستدامة من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم لتطوير مبادرات مشتركة لفائدة التنمية الحضرية المستدامة، بالاعتماد على التراث الثقافي والإبداع باعتبارهما موارد وأصولا. ويرتكز الاتفاق الجديد على ثلاثة مجالات عمل استراتيجية هي: المناظر الحضرية التاريخية والتجديد الحضري؛ الصناعات الثقافية والإبداعية؛ القدرة على الصمود وإدارة مخاطر الكوارث.

ثانيا - التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٧٠/٢١٤

١٣ - دعت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٢١٤ بشأن الثقافة والتنمية المستدامة جميع البلدان والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وسائر الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة إلى زيادة ما تبذله من جهود من أجل تنفيذ تدابير محددة للنهوض بدور الثقافة. ويتناول الفرع التالي تنفيذ الفقرات ذات الصلة من هذا القرار.

ألف - تعزيز التنوع الثقافي من خلال التعليم والإعلام

١٤ - أثبتت الأدوات التعليمية المستخدمة لتعزيز احترام التنوع الثقافي ومراعاة السياق المحلي الاجتماعي والثقافي والعرقي والديني فعاليتها في دعم التعليم الجيد وجعل المجتمعات أكثر تماسكا. ولقد أفاد الاتحاد الروسي عن تجدد الاعتراف بالدور التثقيفي للمتاحف في تعزيز الهوية الثقافية وتطوير مجتمعات معرفة مزدهرة. ففي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦، زاد عدد زيارات الجمهور إلى المتاحف الحكومية بنسبة ٢٨,٥ في المائة، وزادت المشاركة في الجولات المصحوبة بمرشدين بنسبة ٢٠,٥ في المائة، وزاد عدد المعارض بنسبة ٣٤,٣ في المائة. وأبرزت عدة بلدان الدور الذي تؤديه الثقافة

على مستوى التعليم النظامي وغير النظامي في تعزيز التعددية والمجتمعات الديمقراطية والمشاركة المدنية الإيجابية. وأكدت اليونان، على سبيل المثال، الدور الذي تضطلع به الثقافة في نظام التعليم لتعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج والمواطَنة النشطة. وتمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠، تنتهج اليونسكو نهجا متعدِّد التخصصات لتعزيز الغاية ٤-٧، وهي تقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة من أجل النهوض بالتعليم الجيد. واحترام التنوع الثقافي هو أحد عناصر توصية اليونسكو بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لعام ١٩٧٤، وستساعد تقارير التنفيذ التي قدمتها الدول الأعضاء في عام ٢٠١٦ في تحديد خريطة التقدم المحرز لتحقيق الغاية ٤-٧.

١٥ - وجرى أيضا الاعتراف بالتنوع الثقافي في تعليم الفنون لما يؤديه من دور في تطوير المهارات وفي تشجيع الإبداع والابتكار. وأشارت النرويج إلى أحد برامجها الوطنية، وهو برنامج ''الحقيبة المدرسية الثقافية''، باعتباره وسيلة لتزويد الطلاب بفهم واسع لمختلف النتاجات المهنية الفنية والثقافية. ومع بروز الابتكار بوصفه من مؤشرات الاقتصاد التنافسي، تستجيب البلدان لذلك باتخاذ تدابير ترمي إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة لتعزيز الإبداع. وفي الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، تبرَّعت تركيا بنحو ١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى المنظمات غير الحكومية لإدارة ٧٠٥ مشاريع ثقافية من خلال برنامج (GENÇDES)، وذلك لتشجيع مشاركة الشباب في الأنشطة الثقافية والفنية.

١٦ - ونفَّذت اليونسكو خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف (A/70/674) التي اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠١٦، بالعمل في مجالات خبراتها: التعليم وتنمية المهارات وتيسير فرص العمل؛ وتمكين الشباب؛ والاتصالات الاستراتيجية والإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي إطار المساهمة في خطة العمل، أصدرت اليونسكو تقريرا بعنوان ''دليل المعلِّم حول منع التطرف العنيف'' في أيار/مايو ٢٠١٦، باعتباره موردا للمربّين من أجل معالجة دوافع التطرف العنيف.

١٧ - واستخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة للنهوض بإدارة المعارف وصونها وحفظها، ولاستكشاف سبل جديدة لتقاسم الثقافة مع الجمهور. وفي أرمينيا، استحدثت المتاحف برامج جولات افتراضية، وصورا متحركة ثلاثية الأبعاد، ومواقع شبكية وقواعد بيانات إلكترونية تتضمن معلومات عن الملكية الثقافية والمخطوطات الرقمية. ونظَّمت اليونسكو حملة تحت شعار ''#متحدون_مع_التراث'' تستخدم فيها وسائط التواصل الاجتماعي من أجل حشد الناس في كل مكان للوقوف ضد الاعتداءات المتعمَّدة على التراث الثقافي خلال النزاعات. ومنذ إطلاق هذه الحملة في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أسهم كل من المجتمع المدني وصانعي القرار في هذه الحملة لمكافحة الدعاية والمخطَّطات الطائفية والعنف المتطرف، ولتعزيز التنوع الثقافي باعتباره قوة موحِّدة إيجابية.

١٨ - وأثبتت التدابير الرامية إلى النهوض بالتنوع الثقافي أنها مفيدة في تعزيز الرفاه الاجتماعي والثقافي للمجتمعات. وتتحدَّد العروض الثقافية في موريشيوس بالثقافات المتنوعة للبلد، ولقد اتخذت الحكومة تدابير لدعم الأحداث العامة التي تحتفي بالتنوع اللغوي وتحيي أياما ذات أهمية ثقافية. واستمرت ميانمار في تشجيع مسابقة الفنون الاستعراضية التقليدية الإثنية الوطنية التي تنظمها عبر البث التلفزيوني والإذاعي لزيادة الوعي العام بحماية الممارسات التراثية التقليدية وتشجيع مشاركة الشباب. وفي البرازيل، استحدثت الحكومة حوافز لتشجيع الجمهور على التمتع بالخدمات الثقافية وللمساعدة على إتاحة وصول الجميع

إليها، وتوليد عائدات اقتصادية، وحفز الدعم العام الطويل الأجل لهذا القطاع. وفي عام ٢٠١٥، شارك ٨٠٠ ٤٧١ من العمال و ٠٣٩ ٩ من الشركات المستفيدة و ٤٠ من مقدِّمي الخدمات المسجلين في مبادرة القسائم الثقافية (Vale-Cultura)، وهي عبارة عن نظام القسائم الذي يسمح للموظفين بدفع تكاليف الأنشطة والعروض والكتب والرسوم الدراسية في مجال الفنون. وبشكل أعم، أعدَّت النرويج سياستها الثقافية ونفَّذتها انطلاقا من منظور أن الفنون والثقافة ينبغي أن تعكس التنوع المتأصل في المجتمع المعاصر. ويتضح هذا المنظور كذلك في عمليات التمويل التي تُنفَّذها لضمان التنوُّع في الفنون وأشكال التعبير الثقافي.

باء – إدماج الثقافة في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

١٩ – تمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠، سعت الدول الأعضاء إلى مواءمة تنفيذ ورصد ست من اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة مع مفهوم التنمية المستدامة الأوسع نطاقا.

٢٠ – وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة للدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢ سياسة التنمية المستدامة للتراث العالمي، وهي مجموعة من المبادئ التي يمكن للبلدان بموجبها إقامة صلة أوثق بين عمليات حفظ التراث وأطر سياسات التنمية المستدامة، وتعميم مراعاة المبادئ الإنمائية في العمليات الوطنية في احترام كامل للقيمة العالمية الاستثنائية التي تحظى بها ممتلكات التراث العالمي. وفي عام ٢٠١٧، أدرجت التنمية المستدامة، باعتبارها إحدى القضايا الشاملة، في الإطار المنقَّح لعملية تقديم التقارير الدورية عن الاتفاقية.

٢١ – وكذلك، في عام ٢٠١٦، اعتمد ١٧٧ بلدا التوجيهات التنفيذية لاتفاقية عام ٢٠٠٣ بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي، من أجل تعزيز دور التراث غير المادي باعتباره ضمانا للتنمية المستدامة. ووفقا لهذه المبادئ التوجيهية، تُشجَّع الدول الأطراف على إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وللسلام والأمن، في الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية. كما تدعو إلى الاعتراف بالطابع الدينامي للتراث الثقافي غير المادي في كل من السياق الحضري والريفي، وبوجوب توجيه جهود الصون التي تبذل إلى التراث الثقافي غير المادي الذي يتوافق مع الصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان، مع مقتضيات الاحترام المتبادل للمجتمعات والجماعات والأفراد.

٢٢ – وعلى الصعيد الإقليمي، وافق وزراء الثقافة في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الإجراءات الاستراتيجية التي يتعين تنفيذها في ميدان الثقافة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولقد بينت خطة عمل اليونسكو للثقافة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أساسا لبذل جهود منسَّقة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقا مع أخذ الأولويات والاحتياجات الإقليمية الوطنية في الحسبان. وهذه الخطة هي بمثابة أداة لتوجيه الدول الأعضاء في المنطقة إلى تحسين التقييم والرصد في جميع مجالات العمل المواضيعية الأربعة التالية: وضع السياسات والتشريعات الوطنية؛ وبناء القدرات؛ والبحث وإذكاء الوعي؛ وآليات التعاون. واضطلعت اليونسكو بدور قيادي أيضا في آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا بهدف إدماج الثقافة في الإجراءات المحددة الأهداف المتخذة في إطار متابعة خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

٢٣ - وعلى الصعيد الوطني، أدمجت فنلندا الاعتبارات الثقافية في سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أن الثقافة تندرج في صلب سياسات التنمية الاقتصادية في جميع المناطق والبلديات الفنلندية التسع عشرة. ولقد أُدمجت مبادئ توجيهية في الاستراتيجية الثانية للنمو والتنمية في ملاوي لتعزيز قدرات المؤسسات، والنهوض بالبحوث في مجال الصناعات الثقافية، وتشجيع تعليم الفنون ومباشرة الأعمال الحرة، وإنشاء مجلس وطني للفنون والحرف اليدوية. وأفادت تركيا وليسوتو وناميبيا بأنها بصدد استكمال سياساتها الثقافية الوطنية لإبراز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي عليها الثقافة، بتسليط الضوء على الثقافة باعتبارها الأساس الضروري لضمان تحقيق أهداف الاستدامة. وسعى الاتحاد الروسي كذلك إلى إدماج مبادئ السياسة الثقافية للدولة ذات التوجه الاجتماعي في تشريعاته، واتخذ تدابير رامية إلى تطوير الهياكل الأساسية الثقافية في المدن والمناطق الريفية من أجل زيادة فرص الحصول على السلع والخدمات الثقافية، وتنمية الإمكانات الثقافية في المناطق، وضمان توافر الخدمات الثقافية بأسعار معقولة لمختلف الفئات الاجتماعية.

٢٤ - وتجاوباً مع الاتجاهات الأخيرة، ما زال يُعترف بالتراث والصناعات الثقافية والإبداعية باعتبارها محركات هامة لإيجاد فرص عمل وتحقيق النمو الاقتصادي. ففيما يتعلق بالتراث، تتولد فرص العمل ويتحقق النمو الاقتصادي في المقام الأول عن طريق السياحة. ولقد نظمت أرمينيا، في إطار خطتها لتنمية السياحة لعام ٢٠١٧، مهرجانات تقليدية في المناطق لتطوير الإمكانات الاقتصادية وتنويع المنتجات السياحية في الأقاليم. وبدأت كرواتيا العمل باستراتيجية إنمائية إقليمية لتعميم مراعاة مبادئ التنمية المستدامة باستهداف النمو الاقتصادي عن طريق الإدارة المستدامة للأصول الثقافية والإنتاج الثقافي في جميع مقاطعاتها العشرين. وأفادت البرازيل واليونان بما تبذلانه من جهود لحصر الصناعات الثقافية والإبداعية من أجل قياس الأثر الاقتصادي والمجتمعي وجمع البيانات الإحصائية لأغراض وضع سياسات عامة قائمة على الأدلة. وقام صندوق وسائط الإعلام في كندا، منذ بدء تشغيله في عام ٢٠١٠، بتقديم الدعم لإنتاج محتوى كندي ومنابر لوسائط الإعلام السمعية البصرية، واستغلال نشاط قيمته ٣,٤٠ من دولارات كندا (٢,٧٣ من دولارات الولايات المتحدة) مقابل كل دولار مستثمر، وتوليد ما مجموعه ٤,٨ بلايين من دولارات كندا (٣,٨٦ بلايين من دولارات الولايات المتحدة) في نشاط الصناعة.

٢٥ - وأحد القواسم المشتركة التي انبثقت من التقارير عن مساهمات الدول الأعضاء هو قدرة الثقافة على إحداث التحول فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية. ولقد أشارت بلغاريا إلى أن الثقافة تشكل جزءا هاما لا يتجزأ من الخطط الوطنية الرامية إلى معالجة مسائل الحد من الفقر، والإدماج الاجتماعي، والتنمية الإقليمية، والسياسات المتعلقة بالشباب والشيخوخة. وتؤدي الثقافة دورا أساسيا بشكل متزايد في البلد فيما يتعلق بالهجرة والأمن والحوكمة والاقتصاد والتعليم. وسلطت فنلندا الضوء على أن الثقافة هي السبيل إلى تحقيق إحدى الأولويتين وراء تنفيذها خطة عام ٢٠٣٠، أي: جعل فنلندا بلدا غير تمييزي، تسود فيه المساواة والكفاءة؛ وتعزيز المشاركة والإحساس بالانتماء إلى المجتمع من خلال الوصول إلى الثقافة والمشاركة في الأنشطة الثقافية وتعليم الفنون.

٢٦ - وتبين أن التدخلات من أجل التنمية البشرية تحقق أكبر قدر من الفعالية عندما تراعي السياق الثقافي في مكان ومجتمع معين. فقد اشتركت اليونسكو مع منظمة الصحة العالمية في استضافة اجتماع ثالث للخبراء بشأن السياقات الثقافية للصحة والرفاه، عقد في مقر اليونسكو في آذار/مارس ٢٠١٧.

وشجَّع الاجتماع على حماية الممارسات الصحية المحددة باعتبارها تراثا حيا، وهو يندرج في مبادرة أوسع نطاقا اتخذتها منظمة الصحة العالمية تقوم على الاعتراف المتزايد بدور الثقافة في توفير الرعاية الصحية الجيدة، عن طريق اتباع نُهج مراعية للاعتبارات الثقافية المحلية.

٢٧ - ولتعزيز مساهمة التراث الثقافي المغمور بالمياه في الجهود العالمية المتعلقة باستدامة المحيطات، عقدت اليونسكو مناسبتين جانبيتين في مقر الأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٧ وأثناء مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة؛ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وكان الهدف من هاتين المناسبتين النهوض بحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه وبالبحوث في هذا المجال وفقا للاتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه لعام ٢٠٠١، وتعزيز دوره في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المحيطات.

٢٨ - وبناء على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، بدأت اليونسكو عملية تحديث استراتيجيتها للعمل بشأن تغير المناخ. وتغطي المناطق المشمولة بحماية اليونسكو كل النظم الإيكولوجية الرئيسية وتسهم في رفاه مئات الملايين من الشعوب الأصلية والمحلية، وتشكل شبكة عالمية تضم ٢٠٦ من مواقع التراث العالمي الطبيعي، و ٣٥ من مواقع التراث العالمي المختلطة (الطبيعية والثقافية)، و ١٠٣ من المناظر الطبيعية الثقافية في التراث العالمي، و ٦٦٩ من محميات المحيط الحيوي، و ١٢٧ من الحدائق الجيولوجية العالمية. ويتزايد الاعتراف بهذه المناطق المحددة دولياً بوصفها منابر تتيح تطبيق واختبار نهج التنمية المستدامة، بما في ذلك رصد تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه، بغية تحسين تقييم الأخطار المرتبطة بالموارد الطبيعية، والأمن الغذائي، والمياه، والصحة، والاستقرار السياسي، فضلا عن التراث الثقافي للإنسانية. وفي عام ٢٠١٦، قامت اليونسكو بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتحاد العلماء المهتمين بنشر تقرير بعنوان *التراث العالمي والسياحة في سياق تغير المناخ*، يتضمن نُبَذا عن ٣١ من ممتلكات التراث العالمي في ٢٩ بلدا من البلدان المتأثرة أو المهدَّدة بتغير المناخ. وقدم التقرير بيانات تستند إلى الأدلة بشأن طائفة واسعة من الآثار المناخية وتأثيرها على سلامة المواقع وأصالتها، والمجتمعات المحلية التي تعتمد على السياحة في كسب عيشها. وبيَّن التقرير أيضا كيف أن ممتلكات التراث العالمي توفر فرصا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

جيم - تمكين النساء والرجال من الوصول على قدم المساواة إلى الحياة الثقافية والمشاركة والإسهام فيها

٢٩ - واصلت اليونسكو تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في اتفاقياتها المتعلقة بالثقافة بواسطة عمليات تقديم التقارير وبناء القدرات وجمع البيانات، باعتبارهما عنصرا من عناصر المؤشرات الإنمائية ومعيارا لتقديم المساعدة المالية. وقد أدمج منظورٌ جنساني في السياسات والبرامج ومواد بناء القدرات المتعلقة بحفظ التراث في اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣. وترد في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥ أحكام خاصة بالسياسات والتدابير التي تشجع مشاركة المرأة في الصناعات الثقافية والإبداعية. ويجب على الدول الأطراف، في سياق التقارير الدورية التي تقدِّمها كل أربع سنوات، أن تبلغ عن السياسات التي تعزِّز المساواة بين الجنسين في مراحل مختلفة من سلسلة

القيمة. كما أصبح تعزيز المساواة بين الجنسين شرطا أساسيا من شروط الصندوق الدولي للتنوع الثقافي التابع للاتفاقية، الذي أنشئ لدعم نشوء القطاعات الثقافية والإبداعية في البلدان النامية.

٣٠ - وعلى صعيد السياسات، أشار بعض الدول الأعضاء إلى خطط وتشريعات معينة لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين في مجال الثقافة. وفي هذا الصدد، وضعت وزارة التربية والتعليم والثقافة في فنلندا خطة فنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ يسترشد بها في تخطيط المشاريع من النواحي الاستراتيجية والتشريعية والمالية في ميدان السياسة الثقافية. وفي أرمينيا، دخل القانون المتعلق بالمساواة في الحقوق والتكافؤ في الفرص بين المرأة والرجل حيز النفاذ في عام ٢٠١٣، وهو القانون الذي يحدد الضمانات المتمثلة في توفير المساواة في الحقوق والتكافؤ في الفرص للمرأة والرجل في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وسائر مجالات الحياة العامة. وإضافة إلى ذلك، نُظِّمت أنشطة مختلفة في مجال صناعة السينما والحفاظ على التراث غير المادي في إطار ”خطة العمل الاستراتيجية لجمهورية أرمينيا المتعلقة بالسياسة الجنسانية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥“. وأنشأت اليونان ”مرصد المساواة بين الجنسين“ لغرض الاسترشاد به في وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها من خلال البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن المسائل المتعلقة بالمساواة.

٣١ - ويمكن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بفعالية عن طريق مبادرات محددة الأهداف ومشاريع ثقافية تدمج المنظور الجنساني. ومنذ عام ٢٠١٢، قامت وزارة الثقافة وحماية الآثار في جورجيا بدعم ٣٢ مشروعا تركز على القضايا الجنسانية، وكان الكثير من هذه المشاريع مبادرات من النساء. ولقد بيَّن تقرير عن صناعة الأفلام في كندا صدر في عام ٢٠١٥ أن المرأة لا تمثل سوى نسبة ١٧ في المائة من المخرجين، ونسبة ٢٢ في المائة من المؤلفين، ونسبة ١٢ في المائة من المصورين السينمائيين في عينة مؤلفة من ٩١ فيلما روائيا مصنوعا خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٦، أعلن المجلس الوطني الكندي لإنتاج الأفلام أنه سيكفل خلال السنوات الثلاث القادمة أن تتولى النساء إخراج نصف الأفلام التي سينتجها، وأن يُخصَّص نصف مجموع الإنفاق على الإنتاج للأفلام التي تخرجها نساء. أما المجلس الأسترالي، وهو الهيئة الاتحادية المعنية بتمويل الفنون في البلد، فيرصد النتائج المحققة والأنشطة المضطلع بها بواسطة المنح التي يقدِّمها فيما يتعلق بطائفة من الفئات السكانية، بما في ذلك من منظور جنساني. وفي الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، منحت نسبة ٥٨ في المائة من التمويل المقدم من هذه الهيئة لفنانات، وكانت نسبة ٦٠ في المائة من فريق التقييم تشمل أقرانا من الفنانات.

٣٢ - ومع أن بعض البلدان قد اتخذت خطوات لتحسين الفرص المتاحة للنساء، فإن ضرورة ضمان المساواة بين الجنسين في القطاع الثقافي، لا سيما في أدوار اتخاذ القرارات، لم تعالج حتى الآن بصورة كافية. كما أن قلة البيانات الجنسانية المتاحة تعوِّق دعم وضع سياسات مستنيرة. ولقد جرى التأكيد على عدم توافر البيانات عن تجربة النساء في مجال الثقافة في التقرير الذي قدَّمته كريمة بنُّون، المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، إلى الجمعية العامة وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٨/٩ https://undocs.org/ar/A/RES/28/9. وفي هذا التقرير، دعت المقررة الخاصة إلى وضع واعتماد نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية تماما إزاء حماية التراث الثقافي ومكافحة ما يتعرَّض له من تدمير.

٣٣ - ويواجه الفنانون والجماهير من النساء مخاطر وحواجز خاصة تعوِّق الحرية الفنية. فقد وثقت منظمة فريميوز، وهي منظمة مستقلة ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التابع للأمم المتحدة، ١ ٠٢٨ هجوما على فنانات وانتهاكات لحقوقهن في ٧٨ بلدا عام ٢٠١٦؛ وقد تضاعف هذا الرقم منذ عام ٢٠١٥. وحظيت حرية التعبير الفني بالأولوية وبمكانة بارزة في تفعيل اتفاقية عام ٢٠٠٥ وتوصية عام ١٩٨٠ المتعلقة بوضع الفنانين، مدعومة بتعاون الدول الأعضاء والهيئات الدولية والناشطين العاملين في هذا المجال. وفي عام ٢٠١٦، عُيّنت سفيرة اليونسكو الأولى للنوايا الحسنة من أجل الحرية الفنية والإبداع، ضياه خان، وعُقدت عدة اجتماعات وحلقات دراسية رفيعة المستوى في جميع أنحاء العالم.

٣٤ - وأشارت عدة دول أعضاء إلى ضمانات الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين والأحكام المتعلقة بعدم التمييز في إطار دستورها و/أو سياساتها وتشريعاتها الوطنية. ولقد اعتمدت حكومة أوروغواي سياسات تستند إلى تعزيز سبل وصول الجميع إلى الثقافة. وتتضمن خطتها الوطنية المتعلقة بالثقافة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ ثلاث ركائز أساسية هي: الحقوق الثقافية؛ والاعتراف بالتنوع الثقافي من أجل دعم إعمال حقوق الإنسان إعمالا تاما؛ والثقافة والتنمية، باعتبار الثقافة عنصرا جوهريا من عناصر التنمية البشرية. وأفادت موريشيوس بأن النساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة لا تتعرض للتمييز في مجال النهوض بالفنون والثقافة. وأبلغت بلغاريا كذلك بأن دستورها وتشريعاتها الوطنية في مجال الثقافة تكفل التنوع، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية، وأشكال الإعاقة، وحقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية. وأفادت ناميبيا بأن حقوق الإنسان تشكل جزءا لا يتجزأ من السياسة الوطنية بشأن الفنون والثقافة والتراث لعام ٢٠١٦، التي تكفل تمتع جميع الأشخاص والفئات والمجتمعات المحلية بالحق في الحصول على فرص متكافئة وعادلة للمشاركة في الفنون والثقافة، والحفاظ على تراثهم الثقافي وتطويره، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوطنية عموما. وعن طريق البرنامج المخصص لإعانة ثقافة الفئات المحرومة، صرفت سلوفاكيا ٠٠٠ ٩٨٠ يورو (١,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة) في عام ٢٠١٧ لدعم الأنشطة الثقافية لفئات المعوقين بدنيا أو الفئات المحرومة بشكل آخر.

دال - تشجيع بناء القدرات من أجل بناء قطاع ثقافي وإبداعي حيوي

٣٥ - يمثّل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لتحسين الحوكمة الثقافية على الصعيد الوطني في البلدان النامية هدفا أساسيا للمشروع الذي يتناول موضوع ”تعزيز الحريات الأساسية من خلال تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي“ الذي تنفذه اليونسكو بتمويل من حكومة السويد. وفي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، استفاد ١٢ بلدا هي إثيوبيا، وإندونيسيا، وبوركينا فاسو، وتونس، ورواندا، وزمبابوي، والسنغال، وفييت نام، وكمبوديا، وكوبا، وكولومبيا، والمغرب من الدعم المقدم في إطار رسم السياسات العامة المرتكز على الأدلة والحوكمة القائمة على المشاركة في مجالات الحريات الأساسية والسياسات الثقافية والتعاون الدولي والمعاملة التفضيلية وتنوع وسائط الإعلام والمساواة بين الجنسين. ونفّذت بعض البلدان أيضا سياسات ومبادرات محددة الأهداف أدت إلى تعزيز قاعدة المهارات الثقافية وقدمت الدعم إلى محاضن الأعمال التجارية. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت النرويج مجلسا خاصا للسياسات لتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز تنمية الصناعات الثقافية والإبداعية. وفي مجال تنمية المهارات، أنشأت أوروغواي في مختلف المناطق سلسلة من ”المصانع الثقافية“ التي توفر مساحات شاملة للتفاعل الاجتماعي والثقافي ومرافق للتدريب.

٣٦ - ويمثّل بناء القدرات مجالَ عمل في إطار ولاية شبكة اليونسكو للمدن المبدعة التي تضم حاليا ١١٦ مدينة عضوا في ٥٤ بلدا. وتعزّز الشبكةُ القدرات البشرية والمؤسسية من خلال الإقرار بأن تحفيز الإبداع وتغذيته إنما يتحققان على الصعيد المحلي. وتحقيقا لهذه الغاية، نظّمت مدينة سانتا في، الولايات المتحدة الأمريكية، أنشطة تبادل تتيح التدريب لفنانين وإداريين ومسؤولين وشاركت فيها. وبفضل سياسة تعزيز الصناعات الإبداعية في شانغهاي، الصين، أصبحت المدينة اليوم موطنا لما عدده ٨٧ مجموعة إبداعية، و ٢٨٣ مؤسسة فنية، و ٢٣٩ مركزا مجتمعيا فنيا وثقافيا، ويعمل ٧,٤ في المائة من سكانها في الصناعات الإبداعية.

هاء - دعم ظهور أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية

٣٧ - تمثل الصناعات الثقافية والإبداعية أحد القطاعات الأكثر حيوية في الاقتصاد العالمي، إذ تولد ٢,٢٥ مليار دولار من الإيرادات وتوفر ٢٩,٥ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم. ومن ذاك المنطلق، تستفيد البلدان من إمكانات المجالات المرتفعة النمو في السوق لتحقيق عوائد اقتصادية وتخفيف وطأة الفقر. فعلى سبيل المثال، أنشأت إندونيسيا وكالة الاقتصاد الإبداعي في عام ٢٠١٥ لتعزيز الصناعات الإبداعية من خلال الاستثمار في التعليم والبحوث وتطوير الهياكل الأساسية والتوعية العامة بحقوق الملكية الفكرية وحملات الترويج لها في الأسواق المحلية والدولية. واعتمدت إندونيسيا أيضا في أيار/مايو ٢٠١٧ قانونا جديدا بشأن النهوض بالثقافة يستلهم مباشرة مبادئ اتفاقية عام ٢٠٠٥، وهو يضع الصناعات الثقافية والإبداعية في صميم الاستراتيجية الإنمائية للبلد. وأبلغت بولندا عن تحقيق نمو مرتفع في صناعاتها الإبداعية في السنوات الأخيرة؛ وقُدّرت قيمة قطاع ألعاب الفيديو بـ ٩٥ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وتضاعف عدد شركات التصميم والأزياء في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣، وشهد قطاع الموسيقى نموا بنسبة ٥٠٪ في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦. وأشارت الأرجنتين إلى سوق الصناعات الثقافية في الجنوب، الذي يتألف من ١٠ بلدان في أمريكا الجنوبية، بوصفه برنامجا إقليميا فعالا يشجع تنمية الصناعات الثقافية وتوطيدها، ويتيح إمكانية الوصول إلى وسائل إنتاج السلع والخدمات الثقافية ونشرها وتوزيعها.

٣٨ - وأحدث حلول العصر الرقمي تحولا في طريقة ابتكار السلع والخدمات الثقافية وإنتاجها وتوزيعها واستهلاكها. وقد أصبحت المنتجات الثقافية على نحو متزايد إبداعات عابرة للحدود يمكن تبادلها في جميع أنحاء العالم عبر وسائط الإعلام والإنترنت. ومع ذلك، هناك عدم تكافؤ في فرص الوصول إلى التكنولوجيا وفي توزيعها داخل البلدان وفيما بينها، حيث يفتقر العديد من البلدان النامية إلى القدرات والهياكل الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

٣٩ - وعلى الصعيد الوطني، تستفيد الحكومات من اتساع نطاق انتشار وسائط الإعلام العامة والتكنولوجيات الرقمية في إطار الجهود الرامية إلى إتاحة فرص الوصول إلى الثقافة للجميع وسد الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية وتحسين سبل كسب العيش وتوسيع أدوات الإبداع والابتكار. فعلى سبيل المثال، استخدمت كينيا هذه الاستراتيجية لتحرير قطاع وسائط الإعلام فيها في أوائل التسعينات. وتحققت زيادة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الثقافي المتنوعة من خلال اتساع انتشار وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية وزيادة عدد محطات البث باللغة المحلية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية عام ٢٠٠٥، الذي يضم ١٤٤ بلدا والاتحاد

الأوروبي، مبادئ توجيهية عملية بشأن القضايا الرقمية من أجل تعزيز السياسات والتدابير الرامية إلى الإبداع والإنتاج والتوزيع/النشر والوصول إلى البيئة الرقمية. وتمثل قوانين حرية الإعلام، وسياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتجارة الإلكترونية، وإدارة الإنترنت قضايا سياساتية مترابطة من المتوقع أن يزداد النظر فيها في السياق التشريعي والتنفيذي لاتفاقية عام ٢٠٠٥.

٤٠ - وأدى تيسير تنقّل الفنانين إلى فتح مساراتٍ نحو الأسواق الدولية بالنسبة للفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة وإلى تسخير الفرص من أجل التبادل والتعاون. وليست القيود المفروضة على منح التأشيرات والقيود المفروضة على حرية التعبير سوى بعض العقبات التي تحول دون تنقّل الفنانين في بعض أنحاء العالم. وأظهرت سياسات محددة بشأن تنقل الفنانين السبل الكفيلة بتعزيز تدفق السلع والخدمات الثقافية مع تحقيق فوائد على امتداد سلسلة القيمة. ووضعت نيوزيلندا سياسة للهجرة الوافدة من أجل تبسيط عمليات الحصول على التأشيرات للفنانين الأجانب، لا سيما أولئك الوافدين من البلدان النامية، الذين سيشاركون في مهرجانات كبرى في البلد. ويمكن للمبادرات المحددة الأهداف أيضا أن توفر نقطة انطلاق للاستفادة من فرص إبداعية جديدة والتعاون وحفز التبادل بين الفنانين، كما يتبين من مبادرة الشراكة الثقافية في جمهورية كوريا. فمن خلال هذا البرنامج، يدعى مهنيون في مجال الفن إلى جمهورية كوريا لمدة ستة أشهر، وقد سجّل البلد بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٣ مشاركة ٧٧٦ فنانا ومبدعا من ٧٥ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية. وأتاح التبادل التعاوني للشعوب الأصلية في كندا فرصا لفنانين من السكان الأصليين للسفر إلى مجتمعات أخرى لسكان أصليين من أجل التعاون بشأن الممارسات الفنية التقليدية أو المعاصرة.

واو - صون المعارف والممارسات التقليدية في مجال الإدارة البيئية

٤١ - تمشيا مع الالتزامات التي قطعت في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٥، يتوقف دور المعارف التقليدية في دعم الرفاه الاجتماعي وسبل العيش المستدامة على تمكين مجتمعات السكان الأصليين من حماية وتطوير تراثهم الثقافي ونظم معارفهم وأشكال التعبير الثقافي لديهم. ولهذا السبب، فإن مساهمات السكان المحليين والأصليين بالمعارف وممارسات الإدارة البيئية تقدم أفكارا قيّمة وأدوات لتعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي العالمي والشامل وتحسين رفاه الناس مع حماية البيئة. وفي سياق اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢ واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣، واصلت اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تعاونهما من خلال برنامج نظم التراث الزراعي المهمة عالمياً لحماية نظم التراث الزراعي التقليدي في العالم ودعمها لا سيما من خلال تنظيم استخدام الأراضي لحماية المناطق شبه الحضرية وإدارة الحصول على المياه.

٤٢ - وتضمنت التنقيحات التي أدخلت في عام ٢٠١٥ على المبادئ التوجيهية العملية لتنفيذ اتفاقية حماية التراث العالمي إشارة إلى ضرورة إعداد الترشيحات بمشاركة أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة وإثبات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية. ووضعت أيضا مبادئ أخلاقية لصون التراث الثقافي غير المادي استكمالا لاتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣ ولوضع مدونات أخلاقيات محددة وأدوات مكيفة وفقا للظروف المحلية.

٤٣ - ويمكن أن تستوجب الأطر السياساتية والتشريعية الدولية والوطنية مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذها. فعلى سبيل المثال، أفادت كينيا بأن القوانين الوطنية لإدارة المياه وحفظ الحياة البرية تتطلب إشراك المجتمعات المحلية في تدابير الحفظ. وفي عام ٢٠١٦، سنت كينيا قانونا جديدا هو قانون حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي وتعزيزها، وهي بصدد وضع مشروع قانون للطب التقليدي يهدف إلى تعزيز قطاع الطب التقليدي والتداوي بالأعشاب وتطويره. وعملت متاحف كينيا الوطنية أيضا مع المجتمعات المحلية لربط المعارف التقليدية للسكان الأصليين بالعلوم الحديثة من خلال أقسام الإثنولوجيا النباتية والإثنولوجيا الطبية والكيمياء النباتية في الجامعات.

٤٤ - ولقد ثبتت قدرة التراث على تعزيز القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث. ويمكن لنظم المعارف التقليدية، التي تتراوح بين النهج المتبعة في البناء ونظم الإدارة الإيكولوجية، أن تساعد في منع أثر الكوارث أو تخفيف حدته وتوفير آليات تكيف كافية للمجتمعات المحلية في حالات ما بعد الكوارث. وترد في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ دعوة إلى اتباع نهج يراعي المنظور الثقافي للحد من مخاطر الكوارث عبر مجالات عمله الأربعة ذات الأولوية وهي: فهم مخاطر الكوارث؛ وتعزيز سبل التصدي لمخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها؛ والاستثمار في مجال الحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها؛ وتعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية و ''إعادة البناء على نحو أفضل'' في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.

زاي - تعزيز الوعي العالمي بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والبيولوجي

٤٥ - يرد في خطة عمل ليما لبرنامج اليونسكو ''الإنسان والمحيط الحيوي'' وشبكته العالمية لمحميات المحيط الحيوي (٢٠١٦-٢٠٢٥) عرض لمجموعة من الإجراءات التي تكفل اتباع نهج قائم على المشاركة في عمليات تسمية محميات المحيط الحيوي وإدارتها التي تراعى من خلالها ممارسات الشعوب المحلية والأصلية وتقاليدها وثقافاتها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، اجتمع ٦٠ مشاركا من تسعة بلدان (أستراليا، وإندونيسيا، وتايلند، وجمهورية كوريا، وفييت نام، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميانمار، واليابان) في محمية واكاتوبي للمحيط الحيوي في إندونيسيا لمناقشة دور الحكومات المحلية في تنفيذ خطة عمل ليما للتنمية المستدامة.

٤٦ - وتشمل مساهمة اليونسكو في المنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظُم الإيكولوجية تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبلدان الأعضاء في المنتدى البالغ عددها ١٢٧ بلدا من أجل إجراء تقييمات واسعة النطاق في سياق مواقع اليونسكو للتراث العالمي ومحميات محيطها الحيوي. وقدّم برنامج نظم المعارف المحلية والمتعلقة بالشعوب الأصلية التابع لليونسكو أيضا الدعم للمنتدى في إطار تقييماته الإقليمية للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت حلقات حوار بشأن معارف الشعوب الأصلية والمحلية لأفريقيا، وأوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والأمريكتين. وفي فنلندا، دخل قانون جديد حيز النفاذ في عام ٢٠١٦ بشأن تنفيذ بروتوكول ناغويا واللوائح التنظيمية للاتحاد الأوروبي ذات الصلة، وهو لا يتضمن قيودا على استخدام الموارد الجينية لفنلندا، ما لم تُستخدم المعارف التقليدية لشعب السامي. وسيتم وفقا لهذا القانون إنشاء قاعدة بيانات للمعارف التقليدية لشعب السامي فيما يتصل بالموارد الجينية.

حاء – حماية وحفظ التراث الثقافي والممتلكات الثقافية: مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وإعادة الممتلكات الثقافية، وإدراك أهمية حقوق الملكية الفكرية

٤٧ – إن تصعيد الهجمات على التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، لا سيما تلك التي تشنُّها الجهات من غير الدول والتي ألحقت الضرر بالآثار التي تذكر بماضي المجتمعات المحلية، فضلا عن فرصها لإعادة التأهيل والتماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح اتجاها مثيرا للقلق. وعلاوة على ذلك، أبرز حجمُ الهجمات التي استهدفت الثقافة وطابعُها المنهجي الصلةَ القوية بين الأبعاد الثقافية والإنسانية والأمنية للنزاعات.

٤٨ – ومع اعتماد قراري مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) ، اللذين أدخل فيهما المجلس تدابيرَ ملزمة قانونا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالآثار والممتلكات الثقافية من الجمهورية العربية السورية والعراق، برزت الصلة بين نهب عناصر التراث الثقافي وتهريبها وتمويل أنشطة الإرهاب. ومنذ اعتماد هذين القرارين، عزَّزت نحو ٥٠ دولة عضوا تشريعاتها وهي تتبادل المعلومات والبيانات لمكافحة الاتجار وضمان استعادة الآثار. فعلى سبيل المثال، خلص مؤتمر للخبراء عقد في أوسلو، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إلى التوصية باتخاذ ١٣ إجراء للاستفادة من موارد بلدان الشمال الأوروبي في مكافحة التصدير غير المشروع للممتلكات الثقافية والاتجار بها. وفي عام ٢٠١٦، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٣٢٢ (٢٠١٦) الذي يهدف إلى تعزيز التعاون القضائي الدولي لمنع ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية الذي قد يفيد الجماعات الإرهابية. وتضمَّنت نتائجُ المؤتمر الدولي لحماية التراث الثقافي في مناطق النزاع، الذي عُقد في أبو ظبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إنشاءَ صندوق دولي لحماية التراث من أجل التصدي للإتجار بالممتلكات الثقافية وتعزيز حماية التراث في مناطق النزاع.

٤٩ – وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في اليونسكو الاستراتيجية الخاصة بسبل تعزيز أنشطة اليونسكو الرامية إلى حماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية في حالات النزاع المسلح ومدتها ست سنوات. ولهذه الاستراتيجية هدفان رئيسيان هما: زيادة قدرة الدول الأعضاء على منع خسائرها من التراث الثقافي وتنوع الثقافة بسبب النزاع، وتقليل هذه الخسائر، واسترجاع المفقودات؛ وإدماج حماية الثقافة في أعمال الإغاثة الإنسانية، والاستراتيجيات الأمنية، وعمليات بناء السلام. وتتمحور الأنشطة حول المراحل الثلاث لأي دورة طوارئ، أي مرحلة التأهب ثم الاستجابة العاجلة أثناء النزاعات، وأخيرا على المدى المتوسط والبعيد الإنعاش وإعادة البناء. وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية وجهت في عام ٢٠١٦ أول تهمة بارتكاب جرائم حرب إلى مدعى عليه على خلفية تدميره مواقع ثقافية. وأعيد التأكيد أن التدمير المتعمَّد للتراث الثقافي هو جريمة حرب في القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع، والذي كان أول قرارٍ صادر عن مجلس الأمن مكرسٍ حصرا لحماية التراث الثقافي واستعادته.

٥٠ – وفي سياق اتفاقية اليونسكو بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام ١٩٧٠، واصلت المنظمة تعزيز شراكاتها مع المنظمات الدولية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الجمارك العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمجالس والجمعيات الدولية، وسلطات الشرطة والجمارك الوطنية والمحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركزت الأنشطة على الإجراءات الطارئة، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا ومالي ونيبال واليمن. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، نُظِّم اجتماع مائدة مستديرة بشأن دور سوق الأعمال الفنية

في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وذلك بالاشتراك مع مجلس البيع الطوعي من أجل توطيد أواصر التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الدولية والوطنية، وأصحاب المصلحة في سوق الأعمال الفنية، وشبكات المبيعات عبر الإنترنت، وجامعي التحف الفنية. ومن خلال اتفاقية عام ٢٠٠١، بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، عززت اليونسكو أيضا شراكاتها مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وشبكة علم الآثار المغمورة بالمياه التابعة لمشروع اليونسكو للتوأمة والتواصل بين الجامعات، ومنظمة الإنتربول في مجال بناء القدرات وتحديد التهديدات التي يتعرض لها التراث الثقافي المغمور بالمياه وتقديرها، ولا سيما فيما يتعلق بأعمال النهب والاستغلال التجاري.

٥١ - واستُكملت الأنشطة المذكورة أعلاه عن طريق نشر مواد في مجال بناء القدرات بوصفها توجيهات للدول الأعضاء للقيام على نحو أفضل بكفالة حماية التراث الثقافي في حالات الطوارئ أو حالات النزاع. ويقدم منشور اليونسكو المعنون *الدليل العسكري لحماية الممتلكات الثقافية* توجيهات لإدماج حماية الممتلكات الثقافية في التنظيمات العسكرية الوطنية. وبهدف تعزيز قدرات المتاحف في توجيه عمليات إخلاء القطع الثقافية، نشرت اليونسكو بالاشتراك مع المركز الدولي لدراسة حفظ وتجديد الممتلكات الثقافية كتيباً بعنوان ”*التراث المهدد بالخطر وإجلاء القطع التراثية في حالات الطوارئ*“.

طاء - وضع آليات ابتكارية لتمويل التنمية

٥٢ - دعت الدول الأعضاء في كل من خطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٣٠ إلى زيادة تنويع التمويل وإقامة ائتلافات على أساس قضايا معينة، مع إيلاء أهمية واضحة للشراكات والنهج المتكاملة. فقد ازدادت أهمية التمويل المبتكر، مثل التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعبئة نماذج جديدة لتمويل التنمية من جهات مانحة ناشئة.

٥٣ - ومنذ عام ٢٠١٠، استثمر الصندوق الدولي للتنوع الثقافي التابع لليونسكو أكثر من ٦ ملايين دولار في ٩٠ مشروعا تتوزع على ٥١ بلدا من البلدان النامية. ففي المغرب مثلا، أسفرت نتائج دراسة استقصائية وطنية أجريت خلالها ١ ٢٠٠ مقابلة لتوثيق الممارسات الثقافية عن صياغة توصيات من أجل تحسين الحوكمة والسياسات التي تعزِّز الثقافة باعتبارها محركا لانفتاح المجتمعات ونمو الاقتصاد. وبهدف دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشجيع مواهب الشباب في صناعة الموسيقى الأفريقية، استفاد أكثر من ١٥٠ موسيقيا محترفا من جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وملاوي، وموزامبيق من تدريب داخلي وفرص تدريبية. ويقوم الصندوق بتوسيع نطاق شركائه وجهاته المانحة في مجال التمويل ليشمل القطاع الخاص والأفراد، وذلك سيمكِّن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية من تقديم طلبات إلى الصندوق.

٥٤ - وقدمت الدول الأعضاء أمثلة لتوضيح أطر التعاون والتمويل التي تسخر الثقافة من أجل النهوض بتحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان النامية. وفي مجال حفظ التراث، واصلت اليابان دعم مشاريع الإصلاح وتنمية الموارد البشرية لحماية مواقع التراث الثقافي وصونها في البلدان النامية، تمشيا مع قانونها المتعلق بتعزيز التعاون الدولي على حماية التراث الثقافي في الخارج. وأقامت كندا شراكة مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبناء قدرات المجموعة الكاريبية للرسوم المتحركة على تقديم خدمات ذات مستوى عالمي في مجال الرسوم المتحركة. وأنشأت النرويج صندوق الجنوب لدعم الأفلام الواردة من البلدان النامية. وبإمكان منتجي الأفلام من هذه

البلدان أن يقدموا طلبات للحصول على دعم مع النروجيين المشاركين معهم في الإنتاج شريطة أن تجري أغلبية الإنتاج في بلدان الجنوب. وفي ليسوتو، بدأ القطاع الخاص يشارك في الأسبوع المخصَّص سنويا للفنون والثقافة والابتكار، مما ساعد على توليد عائد اقتصادي لصالح المجتمع وتنمية السياحة الإقليمية والدولية. وفي البرازيل، استفادت منظمات الفنانين والمنظمات الثقافية في المناطق الضعيفة اجتماعيا من برنامج يوفِّر الدعم المالي لمشاريع الفنون الشعبية.

ياء – تعبئة الثقافة كوسيلة لتحقيق التسامح والتفاهم والسلام والمصالحة

٥٥ – لقد حظي الدور الحاسم الذي تؤديه الثقافة في جهود بناء السلام وحلِّ النزاعات بمكانة الصدارة في السنوات الأخيرة. ولمواجهة موجة العنف المتصاعدة في جميع أنحاء العالم، دُعي إلى اتباع نهج أكثر تكاملا على نطاق المنظومة في بناء السلام وحلِّ النزاعات. فصون التراث الثقافي وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، مع تعزيز القيم وأنماط السلوك التي تنبذ العنف وتبني التسامح، تؤدي دورا مفيدا في تحقيق التماسك الاجتماعي للمجتمعات وبناء السلام.

٥٦ – وأعاد وزراء الثقافة في الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها تأكيد ذلك، في حزيران/يونيه ٢٠١٧، حيث وقعوا إعلانا يعترف بأن الثقافة تعزِّز الأواصر بين المجتمعات، باعتبارها أداة للحوار وعاملا من عوامل تحقيق التوازن والسلام الاجتماعي والتنمية الاجتماعية. وشدَّدت الأرجنتين وبلغاريا وجورجيا وفنلندا وناميبيا واليونان على أهمية الحوار بين الثقافات من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والاحترام المتبادل والتسامح والتفاهم. وكان موضوع حلِّ النزاعات وتشجيع التعايش السلمي محور تركيز حلقات عمل واجتماعات ومؤتمر دولي سنوي عقد في الأرجنتين وضمَّ متكلمين دوليين لتبادل أفضل الممارسات في مجال السياسات العامة والمبادرات الخاصة. وأكدت النرويج أن الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان شرط مسبق للحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية. ومن ثم فإن حرية التعبير، بما فيها حرية التعبير الفني، تسهم في إيجاد مجتمعات مستنيرة وزيادة الانفتاح والشرعية في عمليات اتخاذ القرار.

ثالثا – تقييم أطر المؤشرات والتقارير المرحلية الوطنية

٥٧ – لرصد التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢١٤/٧٠، أنشأت البرازيل إطارا للمؤشرات يتضمن ٢١ هدفا ومؤشرا. وفي إطار هذه الأهداف، تبين من تقييم أجري في عام ٢٠١٥ أن ٩٨ في المائة من جميع المدن البرازيلية لديها مكتبة عامة واحدة تعمل على الأقل، مما يتيح حرية الاطلاع على المعلومات ونقل المعارف المتعلقة بالتنوع الثقافي والتفاعل بين المجتمعات المحلية. وأبلغت عدة دول أعضاء عن كيفية مراعاة الاعتبارات الثقافية في الخطط الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعن كيفية استخدام أطر المؤشرات لقياس تنفيذها. وفي اليابان، تقوم المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مقام استراتيجية وطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتحدد هذه المبادئ ثمانية مجالات ذات أولوية من خلال إعادة هيكلة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في ضوء السياق الوطني، إلى جانب ١٤٠ سياسة محددة ومؤشرا ملموسا، تشمل التدابير المتعلقة بالتراث الثقافي. ولقد قامت بلغاريا بمواءمة خطة التنمية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠، وأشارت إلى أن بلغاريا ستكون، بحلول عام ٢٠٢٠، بلدا ذا اقتصاد تنافسي يوفر الظروف الكفيلة بتحقيق كامل التنمية الاجتماعية والإبداعية والمهنية للفرد عن

طريق نمو اقتصادي ذكي ومستدام وشامل للجميع ومتوازن بين الأقاليم. ولقد أصبحت الثقافة تعتبر بشكل متزايد من الموارد الهامة لتحقيق هذه الأهداف.

٥٨ - وجرى العمل على الصعيد الوطني فيما يتعلق بوضع مؤشرات لقياس أثر الثقافة في التنمية المستدامة في ١٣ بلدا هي إكوادور، وأوروغواي، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وسوازيلند، وغانا، وفييت نام، وكمبوديا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومصر، وناميبيا، من خلال مؤشرات اليونسكو لتسخير الثقافة لأغراض التنمية، وهي مبادرة تتألف من ٢٢ مؤشرا وتقيِّم بواسطتها سبعة مجالات للسياسة العامة. ونفذت خمسة بلدان أخرى عمليات متعلقة بهذه المبادرة في عام ٢٠١٥. وساعدت البيانات الناتجة عن ذلك في تسليط الضوء على ما ينطوي عليه القطاع الثقافي من إمكانات لصالح التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان المعنية، وتمخضت عن آثار ملموسة على صعيد السياسات العامة. فاستُرشد بهذه البيانات، مثلا، في إدراج الثقافة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة في مجال الشراكات الخاص بناميبيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وفي كولومبيا، دفعت النتائج المنبثقة عن تنفيذ المؤشرات إلى إجراء عملية بحث بقيادة وزارة الثقافة لقياس مساهمة الثقافة في التنمية على الصعيد المحلي.

٥٩ - وفي عام ٢٠١٥، نشرت اليونسكو الطبعة الأولى من تقريرها العالمي الذي يصدر كل سنتين والمعنون *إعادة رسم السياسات الثقافية*، والذي يرصد فيه تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥ وتأثيرها في جميع أنحاء العالم، لدعم وضع سياسات قائمة على الأدلة في مجال الثقافة. ولقد وضع إطارٌ للرصد، يتضمن ٣٣ مؤشرا أساسيا، مشفوعا بوسائل التحقق ذات الصلة، لتحليل الاتجاهات والتغيرات التي تطرأ على السياسات العامة في العالم على مر الزمن في مجالات التدخل الأربعة الرئيسية الواردة في الاتفاقية وهي: دعم النظم المستدامة للإدارة في مجال الثقافة؛ وتحقيق تبادل متوازن للسلع والخدمات الثقافية وزيادة تنقل الفنانين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة؛ وإدراج الثقافة في أطر التنمية المستدامة؛ وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وستوفر الطبعة الثانية من التقرير التي ستنشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ دليلا جديدا للطريقة التي يمكن أن يسهم بها تشجيع تنوع أشكال التعبير الثقافي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٠ - وتمشيا مع اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، بدأ معهد اليونسكو للإحصاء عملية وضع مؤشرات لقياس مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالغاية ١١-٤، وهي ''تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي''، يقوم المعهد بوضع مؤشرات يمكن مقارنتها دوليا لإبراز نصيب الفرد من مجموع النفقات المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي في كل بلد. ويشمل ذلك المصادر العامة والخاصة للنفقات والاستثمارات التي تجري على الصعد المحلي والوطني والدولي.

٦١ - وأصدر معهد اليونسكو للإحصاء أيضا قاعدة بيانات جديدة تتضمن إحصاءات مصنَّفة حسب نوع الجنس تتعلق بالعمل في مجال الثقافة وتركز على المساهمة الاقتصادية للصناعات الثقافية في ٦٣ بلدا وإقليما. وقد أجريت الدراسة الاستقصائية عن العمل في مجال الثقافة للمرة الأولى في عام ٢٠١٥ وستتكرر سنويا. وستساعد هذه البيانات في صياغة سياسات ثقافية قائمة على الأدلة وسيستفاد منها في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام ٢٠٣٠.

رابعا – استنتاجات

٦٢ – إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمثل خطوة إلى الأمام في الاعتراف بالدور الجوهري للثقافة في جميع أهداف التنمية المستدامة. كما أنه يوفر حافزا جديدا للدول الأعضاء على وضع سياسات وتدخلات تأخذ في الاعتبار دور الثقافة في التنمية عبر أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعلى سبيل الأولوية الأفقية بين مختلف القطاعات والتخصصات. وباعتماد السياسات والقوانين واللوائح وإصلاحها، قامت الدول الأعضاء بتسخير القيمة الأساسية للتراث الثقافي والصناعات الإبداعية باعتبارها أدوات لتخفيف وطأة الفقر، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الحضرية، والإدارة البيئية، واستغلال دورها المفضي إلى التحول لتعزيز جودة التعليم والصحة والإدماج الاجتماعي وبناء السلام.

٦٣ – وبرزت عدة اتجاهات من مساهمات الدول الأعضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتجاوباً مع الزيادة المستمرة في الهجمات ضد التراث الثقافي في حالات النزاع المسلح، تم التوصل إلى مزيد من توافق الآراء وأوجه التآزر على الصعيد العالمي بخصوص الأبعاد الثقافية والإنسانية والأمنية للنزاعات. ومما يدل على ذلك اتخاذ قرارات لمجلس الأمن، وصدور أول اتهام عن المحكمة الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب على خلفية تدمير مواقع ثقافية، وتعبئة الموارد، وتنفيذ استراتيجيات محددة الأهداف. وفي سياق الاتجاهات العالمية في مجال التوسع الحضري والنمو السكاني، عملت كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية جنبا إلى جنب على توسيع نطاق مبادرات التنمية الحضرية المستدامة التي تندرج الثقافة في صميمها، استنادا إلى التراث الثقافي والإبداع باعتبارهما من العوامل الرئيسية لازدهار المناطق الحضرية. كما سلطت عدة دول أعضاء الضوء على الصناعات الإبداعية المتنامية، التي تستند إلى التكنولوجيات الرقمية ووسائط الإعلام، لدعم تحقيق النتائج في مجال التنمية المستدامة.

٦٤ – وكان اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ حافزا جديدا على إقامة شراكات وآليات جديدة للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، والدول الأعضاء، والمؤسسات الثقافية ومؤسسات البحوث، والمنظمات غير الحكومية والخبراء، بدأت تتمخض عن نواتج إيجابية. وأتاحت هذه الشراكات تجميع موارد تكميلية وحملت الجهات المعنية على خوض سبل جديدة لدعم عملية رسم السياسات، والمشاركة المدنية، وبناء القدرات، والإشراف على مشاريع محددة الأهداف في طائفة من المجالات، منها السياحة المستدامة والتنمية الحضرية، والقدرة على الصمود، والتراث المادي وغير المادي، والصناعات الإبداعية.

٦٥ – واستنادا إلى التقرير، شدَّد المجتمع الدولي على أن الاستراتيجيات الإنمائية يجب أن تكون شاملة، ويجب ألا تكون نتائجها منصفة فحسب بل عالية الجودة أيضا. وتعتبر عملية رسم السياسات بطريقة متكاملة المحرك اللازم لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تؤخذ الثقافة بعين الاعتبار في جميع عناصرها القطاعية. ويتيح الأخذ بنهج محوره الناس لتحقيق التنمية اتباع نهج تشاركي في الحوكمة لدى إعداد الاستراتيجيات وتنفيذها ورصدها، بضمان مشاركة جميع الجهات المعنية وتوليها زمام الأمور بصورة كاملة. ويقتضي ذلك مراعاة ثقافات الجهات المعنية من المجتمعات المحلية والأفراد، بما في ذلك تراثها الثقافي وأشكال تعبيرها الثقافي. ومع أن المجتمع

الدولي قد ناصر فكرة تنمية مستدامة منصفة وشاملة للجميع مدفوعة بسياسات متكاملة وتشاركية، فإن الإسهامات تشدِّد على أنه لا يوجد نموذج "مقاس واحد يناسب جميع الحالات". وفي المستقبل، لا بد من تعدد نماذج التنمية لتحقيق نتائج مستدامة حقا، تتكيف مع السياق المحلي وتضع الثقافة في صميم حلول الاستدامة.